دور المالية العامة و مساهمة السياسات العامة في محاربة و مكافحة ظاهرة الفقر

"دراسة تحليلية تقويمية لجهود تجربة دولة"سنغافورة " أنموذجا مع الإشارة للدروس المستفادة للدول العربية

The Role of Public Finance and the Contribution of Public Policies to Combating and Combating Poverty:" An Analytical and Evaluative Study of the Efforts of the Experience of the State of "Singapore" as a Model with Reference to the lessons learned for Arab Countries "

بوخاري فاطنة حنان[1]*

Boukhari Fatna Hanane[1]

[1] مخبر تسيير المؤسسات،جامعة الجيلالي ليابس ،سيدي بلعباس (الجزائر)، fatna.boukhari@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام 2022/05/05 ؛ **تاريخ القبول**: 2022/05/13 ؛ **تاريخ النشر**: 2022/06/01

ملخص: هدفت دراستنا لمعرفة دور المالية العامة و مساهمة السياسات العامة،و أثرها في مكافحة ظاهرة الفقر من خلال دراسة تحليلية تقويمية لجهود دولة سنغافورة كتجربة ناجحة اجتماعيا و اقتصاديا أنموذجا للتخفيف من حدة الفقر،و للإجابة على مشكلة دراستنا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي،إذ استندنا المنهج الوصفي للتعريف بماهية المالية العامة و ركزنا على أدواتها الأساسية،ثم قمنا بوصف ظاهرة الفقر من خلال شرح المقاربات النظرية للفقر،و تحليل النظريات المفسرة لظاهرة الفقر،و استخدمنا المنهج التحليلي بالاعتماد على معلومات أساسية و بيانات لتحليل أهم الآليات و التدابير التي اتخذتها سنغافورة للتخفيف من حدة الفقر و مجابهته مبرزا أهم التحديات التي تقف عائقا أمام دولة سنغافورة في سبيل تحقيق ذلك،و خلصت دراستنا ل:نجحت سنغافورة في تجربتها للقضاء على ظاهرة الفقر لمستوى متقدم من التنمية الاجتماعية و الاقتصادية أهلتها لأن تكون نموذجا للرقي و الازدهار،و مضربا للمثل بين دول العالم ،و هذا بفضل لجوئها في بداية تأسيسها إلى الكوادر من ذوي الكفاءات،و جعلهم على رأس المؤسسات،و بإصلاح النظام التعليمي و جعله يتواءم مع سوق الشغل،إضافة لسياسة الإنفتاح و تحرير الأسواق التجارية مع واقعية الصرامة في التعامل،فكل هاته العوامل كان لها الأثر الإيجابي الفعال في رسم خريطة التحول و الانتقال من دولة فقيرة متخلفة تعيش على هامش التاريخ لتتحول إلى عملاق اقتصادي يحظى بالاحترام الكبير على المستوى الدولي.

كلمات مفتاحية: مالية عامة ؛ سياسات عامة ؛ ظاهرة الفقر ؛ تجربة سنغافورة ؛ تنمية اجتماعية و اقتصادية.

تصنيفات JEL : H72؛ H75.

Abstract: Our study aimed to know the role of public finance and the contribution of public policies, and their impact in combating the phenomenon of poverty through an analytical and evaluative study of the efforts of the State of Singapore as a successful social and economic experiment as a model for poverty alleviation, and to answer the problem of our study we relied on the descriptive analytical approach, As we relied on the descriptive approach to define the nature of public finance and focused on its basic tools, then we described the phenomenon of poverty by explaining the theoretical approaches to poverty, and analyzing the theories that explain the phenomenon of poverty, We used the analytical approach, relying on basic information and data, to analyze the most important mechanisms and measures taken by Singapore to alleviate poverty and confront it, highlighting the most important challenges that stand in the way of Singapore in achieving this, And our study concluded that: Singapore succeeded in its experiment to eradicate the phenomenon of poverty for an advanced level of social and economic development that qualified it to be a model for advancement and prosperity, and an example among the countries of the world, and this is thanks to its resort at the beginning of its establishment to qualified cadres, and making them At the head of the institutions, and by reforming the educational system and making it compatible with the labor market, in addition to the policy of openness and liberalization of commercial markets with realistic strictness in dealing, all these factors had an effective positive impact in drawing the map of transformation and transition from a poor, backward country living on the margins of history To turn into an economic giant that is highly respected at the international level.

Keywords: Public Finance; Public Policies; the Phenomenon of Poverty; the Singapore Experience; Social and Economic Development.

JEL Classification Cdoes : H72 ; H75.

* المؤلف المراسل: بوخاري فاطنة حنان، الايميل: fatna.boukhari@univ-sba.dz

تمهيد

تعتبر المالية العامة **Public Finance** بمفهومها الحديث أحد الفروع الرئيسية لعلم الاقتصاد العام **Public Economics**حيث ظهر الأخير كعلم مستقل عن الاقتصاد الخاص في الآونة الأخيرة و بعد أن تغيرت النظرة جوهريا إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد ارتبطت المالية العامة و من ثم الاقتصاد العام ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي،من حيث الأعباء المالية المترتبة عليها للقيام بوظائفها و الإيرادات الضرورية اللازمة لتغطية نفقاتها و في هذا الاتجاه و في نطاق الفكر الليبرالي يمكن التمييز بين الفكر الاقتصادي التقليدي (كلاسيك و نيوكلاسيك)و الفكر الاقتصادي الحديث(كينز و الاتجاهات الحديثة)،فوفقا للفكر التقليدي و في نطاق المباديء و القيم التي يؤمن بها اتجاه **النشاط الاقتصادي للدولة،يعرف كل من " جاستون جينز Gaston Jeze" و " إدجر ألكس Adger Allix" و " موريس ديفرجيه Maurice Duverger** "المالية العامة بأنها " علم دراسة الوسائل و الأساليب التي بواسطتها تستطيع الدولة توفير الإيرادات الضرورية لتغطية النفقات العامة و توزيع أعبائها على جميع المواطنين"،

إن ظاهرة الفقر في العالم يمكن تتبع مسارها من خلال تتبع تاريخها، فهو ليس له حدود إقليمية ينحصر فيها ،و اتساعه راجع لندرة الموارد الطبيعية و سياسة الدولة الاقتصادية و الاجتماعية التي تضع نمط توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، و يتركز الفقر عادة في المناطق الريفية و بذلك تتسع اللامساواة في القوة الشرائية بين الريف و الحضر،و إذا رجعنا للتوزيع الجغرافي مثلا في الوطن العربي نرى أن الفقر هو الأكثر انتشارا في البلدان منخفضة الدخل مثل :السودان،الصومال،جيبوتي،موريتانيا و اليمن،أما البلدان العربية متوسطة الدخل فقد تباين توزيعه، و يعود سبب انتشار الفقر في الدول العربية إلى جملة عوامل و متغيرات يمكن إجمالها بالعوامل الداخلية و الخارجية، و لقد برزت جهود حكومية على مستوى الأقطار العربية للتقليل من هذه الظاهرة ،و التي ليست بالشيء الهين ،بل أنها خلاصة جهود التنمية و النمو الاقتصادي لأن أي تنمية هي في الواقع تهدف إلى تحقيق الرفاهية و العيش الكريم،فقد تعرضت الكثير من اقتصاديات العالم العربي خلال سنوات الثمانينات و التسعينات إلى العديد من الصعوبات الاقتصادية و الهيكلية المزمنة مما أجبرها على اللجوء للمؤسسات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و هذا قصد تبني برامج التعديل الهيكلي رغبة في حل مشاكلها المختلفة من بطالة و فقر و مديونية ،كما أن ظاهرة الفقر هي أيضا من أهم الظواهر التي تشغل المجتمعات الدولية و ليس العربية و الإفريقية فقط،و تفرض نفسها بين الحين و الآخر على طاولة النقاش لتثير الجدل حول سبل القضاء عليها و نظرا للآثار المترتبة عنها، و التي تؤدي إلى تعطيل المشاريع التنموية و في البلدان التي تعاني من المشكلة لهذا، فلقد تظافرت جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفقر باعتباره هدفا استراتيجيا يسعى الجميع إلى تحقيقه ،حيث تصادر القضاء على الفقر قائمة الأهداف التنموية للألفية الثالثة بما يعكس تطلعات أمم العالم لحياة أفضل تنمية و تطويرا ،و قد اتخذت المؤسسات المالية الدولية من شعار " **نحو عالم خالي من الفقر** " نبراسا تهتدي به و تعمل من أجل تحقيقه بهدف بلوغ تحقيق التنمية إلى كافة أنحاء العالم ،في دراستنا هاته سنسلط الضوء على دور المالية العامة من خلال السياسات العامة الاقتصادية و الاجتماعية و المالية التي انتهجتها دولة سنغافورة لمكافحة و مجابهة ظاهرة الفقر و محاولة القضاء على هاته الظاهرة،فكيف أصبحت سنغافورة، وهي مجرد جزيرة صغيرة في جنوب شرق آسيالا تملك أي موارد طبيعية، و هي واحدة من أكثر الدول تطوراً في العالم؟ وكيف تمكّن نظامها الحكومي وبنية السياسات القائمة فيها من إنشاء أهم الاقتصاديات،وخلق أكثر المجتمعات نجاحاً على مستوى العالم في غضون بضعة عقود لا أكثر؟ ما هي "الخلطة السرية" الكامنة وراء نجاح سنغافورة في مجابهة ظاهرة الفقر؟ يكفي للمرء أن يلقي نظرة على المكوّن الأساسي لهذا النجاح، ألا وهوالنظام القائم على الجدارة،فمن خلال مزيجٍ فريدٍ من السياسات

التي تمنح الأولوية للجدارة والكفاءة والاستحقاق على أي صفة أخرى، تمكنت سنغافورة من تطوير نظام تعليمي مُنصِف للجميع، وخدمة مدنية عامة متقدمة تضمن فعالية العمل الحكومي، ورفع مستويات الإنتاجية الوطنية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتُرسي التماسك المجتمعي. لقد كان نظام الحوكمة بالجدارة حقاً، بمثابة الريح الدافعة لأشرعة سنغافورة نحو التقدم

مشكلة الدراسة: نجحت سنغافورة بعد انفصالها عن ماليزيا في العام 1965 في تحويل بلدها من دولة ضعيفة إلى دولة قوية بفضل السياسات الناجحة والمتوازنة التي طبقتها البلاد طوال السنوات الماضية، والتي جعلت منها أبرز الاقتصاديات العالمية

أدرك قادة سنغافورة منذ وقت مبكر أن السبيل الوحيد لقضاء على ظاهرة الفقر و البطالة هو تحقيق عملية التنمية في الجانب الاجتماعي،و التي ستكون مكملة للتنمية في الجانب الاقتصادي لكونه العنصر الأساس الذي تعتمد عليه عملية التنمية والمرتكز الرئيسي الذي يدعم تفوق الدول على المستويين الإقليمي والعالمي، وهذا التمازج الفعال جعل تجربة سنغافورة التنموية مثالايحتذى به في كيفية بناء الدولة ودعم الاستقراروالنمو فيها و القضاء على ظاهرة الفقر،و عليه تمحورت مشكلة دراستنا حول: **ما مدى فعالية المالية العامة و السياسات العامة التي انتهجتها دولة سنغافورة في تجربتها لمجابهة ظاهرة الفقر و التخفيف من حدته اجتماعيا و اقتصاديا ؟و ما مدى استفادة الدول العربية عموما و الجزائر خاصة من هاته التجربة؟**

منهج و أدوات الدراسة: اعتمدنا في ورقتنا البحثية على دراسة تحليلية تقويمية لجهود تجربة دولة"سنغافورة " من خلال تحليل و شرح الآليات و التدابير التي انتهجتها سنغافورة عن طريق سياساتها العامة و المالية العامة في تحقيق التنمية المستدامة بشقيها الاجتماعي و الاقتصادي من أجل مكافحة ظاهرة الفقر و التخفيف من حدته،إذ اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي،استندنا على المنهج الوصفي بحيث تطرقنا في الجزء الأول لماهية المالية العامة مصادرها و أهدافها،ثم أهمية التفرقة بين المالية العامة و الخاصة،و التركيز على أدوات المالية العامة من نفقات عامة و إيرادات عامة و ميزانية عامة،أما الجزء الثاني قمنا بوصف ظاهرة الفقر من خلال شرح المقاربات النظرية للفقر و أهمها:مقاربة الرفاهية Le Bien être،و مقاربة الحاجيات الأساسية و مقاربة الإمكانات و التي مؤسسها و منظرها المفكر "سان Sen"،و تحليل النظريات المفسرة لظاهرة الفقر و أهمها:نظرية الحلقة المفرغة و التي عبر عنها المفكر " نوركسيه"،و نظرية مالتوس للمفكر "توماس روبرت مالتوس"،ثم التفسير الماركسي للفقر للمفكر ماركس،و استخدمنا المنهج التحليلي بالإعتماد على معلومات أساسية و بيانات و إحصائيات من مصادر و مواقع رسمية لتحليل أهم الآليات و التدابير التي اتخذتها دولة سنغافورة من أجل التخفيف من حدة الفقر و مجابهته مبرزا أهم التحديات التي تقف عائقا أمام دولة سنغافورة في سبيل تحقيق ذلك .

I – الأدبيات النظرية للمالية العامة و السياسات العامة

I –1المالية العامة

يهتم علم المالية العامة بدراسة المشكلات التي تتعلق بتوجيه الموارد الاقتصادية و المالية لإشباع الحاجات العامة،و من الضروري عند البدء بدراسة علم ما أن تعرض طبيعة ذلك العلم،لأن مثل هذا العرض يحدد طريقة الدراسة و نطاق العلم و حدوده الذي تقوم بدراسته و البحث فيه،و هو ما يتطلب منا دراسة عدد من العناصر الضرورية التي ترتبط بعلم المالية العامة،و جوانبه المختلفة و التي سنحاول حصرها في ما يلي:ماهية علم المالية العامة، أهمية التفرقة بين المالية العامة و الخاصة، مصادر و أهداف المالية العامة، العناصر المؤلفة للمالية العامة (أدوات المالية العامة)،

I–1–1 ماهية علم المالية العامة:

الدول المتقدمة و النامية و مهما اختلفت مذاهبها الاقتصادية،تحدد مباديء و مناهج هذا التعريف الذي يعكس التطور الذي مر بعلم المالية العامة خلال مراحل التطور المختلفة و التي إجمالها في مرحلتين:المالية العامة التقليدية و المالية العامة المتدخلة(المعوضة)الحديثة:

و لقد عرف التقليديون علم المالية العامة على أنه :" **العلم الذي يبحث في الوسائل التي تحصل بها الدولة على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة و توزيع العبء الناتج عن ذلك على الأفراد**"،و من الواضح أن التعريف التقليدي لعلم المالية العامة يستند إلى طبيعة الإيرادات العامة و النفقات العامة في المفهوم التقليدي،فالإيرادات العامة تجد وجودها و سببها في النفقات العامة التقليدية،و بالتالي فإن التعريف التقليدي للمالية العامة يقصر هدف الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة،و يؤكد على ضرورة التوازن بين النفقات العامة العادية و الايرادات العامة العادية و يترجم ذلك بتوازن بين الموازنة العامة و توزيع العبء الناتج على الأفراد بالطريقة التي تحقق المساواة في التضحية المطلوبة من كل منهم،كما أنه لا يخرج عن الإطار و القواعد التي تقوم عليها النظرية التقليدية،فالعرض يخلق الطلب المساوي له و حرية انتقال عوامل الإنتاج و الأسعار تحقق التوازن بين العرض و الطلب،و معدل الفائدة يحقق المساواة بين الأفراد و الاستثمار،و يجب على الدولة ألا تتدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لأن قوانين السوق و نظام المنافسة التامة سيحققان التوازن في الاقتصاد القومي و هو ما يطلق عليه حياد الدولة أو المالية العامة المحايدة،و لم يكتب للمالية العامة الإستمرار و ذلك لأنها لم تستطع مواكبة التطورات التي لحقت بالحياة الاقتصادية و لم تقدم الحلول الفعالة لعلاج المشكلات التي استجدت في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و التي انعكست في تغير دور الدولة من مجرد دولة حارسة إلى دولة متدخلة،و أدى ذلك إلى ظهور المالية المعوضة أو الوظيفية[1].

و بالتالي أصبح التعريف التقليدي لعلم المالية العامة غير ملائم في ضوء التطور الذي لحق بعلم المالية العامة و لم يعد قادرا على أن يترجم حقيقة هذا التطور،فلم يعد هدف المالية العامة هو مجرد الحصول على الايرادات العامة لتغطية النفقات العامة بل أصبح هذا الغرض أكثر اتساعا ليشمل تغطية النفقات العامة التقليدية و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي،الأمر الذي الذي يتطلب زيادة النفقات العامة،مما يستلزم الحصول على ايرادات عامة أكثر لتحقيق الأغراض الجديدة و القديمة،و من الضروري أن يعكس هذا التطور الذي لحق بالمالية العامة على تقديم تعريف جديد لعلم المالية العامة،

و بناءا عليه فإن علم المالية العامة هو :" **العلم الذي يدرس الايرادات العامة و النفقات العامة و الموازنة العامة و توجيهها و استخدامها في تحقيق الأهداف المنبثقة عن الفلسفة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تتبناها الدولة** "[2] ،و يتضح من خلال التعريفأن الهدف من الحصول على الايرادات العامة لم يعد لتغطية النفقات العامة فحسب بل أصبح للايرادات العامة أهداف أخرى منها :محاربة التضخم،و تكوين احتياطي لمواجهة أعباء غير متوقعة و إعادة توزيع الدخل و الثروة،كما يبين أن الايرادات العامة و النفقات العامة أصبحت أدوات كمية مالية (متغيرات مالية) في يد الدولة تستخدمها و توجهها لتحقيق أهدافها المختلفة إلى جانب الهدف المالي التقليدي،و أصبح ينظر إلى النظام المالي على أنه كل لا يتجزأ من النظام الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، و أن الظاهرة المالية هي جزء من الظاهرة الاقتصادية و تخضع إلى قواعد التحليل الاقتصادي،و هذا ما يضمن تخصيصا أفضل للموارد القومية عن طريق إعادة توزيع هذه الموارد بين إشباع الحاجة العامة و إشباع الحاجات الخاصة أولا،و ضمان توزيع بالدخل القومي بشكل أفضل بين مختلف الفئات و الطبقات الاجتماعية ثانيا،و ضمان استخدام أمثل للموارد القومية و تحقيق التنمية الاقتصادية

-إزاء هذه التحولات في الفكر الاقتصادي اتجاه الدولة و دورها في النشاط الاقتصادي حدثت تحولات جوهرية في مضمون و مفهوم علم المالية العامة و تماشيا مع هذه التحولات و التغيرات، و لأغراض الدراسة يمكن تعريف علم المالية العامة بأنه " **ذلك العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل و الأساليب بشقيها الايرادي الإنفاقي لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية و الاجتماعية و المالية**"، فإن المالية العامة محورها جزء من نشاط الدولة الذي يتعلق بالوسائل و الأساليب المالية سواءا من جانب الإيرادات أو من جانب النفقات و بالتالي فهي جزء أو فرع من فروع علم الاقتصاد العام و الذي يتناول نشاط الدولة ككل بمختلف جوانبه فالاقتصاد العام كعلم أكثر اتساعا و شمولا من المالية العامة ،و إن المفهوم الحديث للمالية العامة يتضمن دورا اقتصاديا و اجتماعيا لايرادات الدولة بجانب دورها المالي في تغطية نفقات الدولة و الوضع كذلك بالنسبة للجانب الانفاقي الذي تتعدد أهدافه[3] .

I-1-2 أهمية التفرقة بين العامة و الخاصة:

إن مفهوم الحاجات العامة و دور الدولة في إشباعها يتحدد لنا نطاق علم المالية العامة،فعلم المالية العامة يختص بالجانب المالي لنشاط الدولة بمختلف مرافقها و مشروعاتها العامة،بينما يقصد بالمالية الخاصة على وجه التحديد مالية الأفراد و المشروعات الفردية و الشركات بأنواعها،أو بعبارة أخرى مالية القطاع الخاص في الاقتصاد القومي،و تختلف المالية العامة عن المالية الخاصة من حيث[4] :

أ.الهدف: إن الفرد يقوم بتوزيع إنفاق على مختلف السلع و الخدمات بحيث تتساوى المنافع الحدية لإنفاقه المختلفة رغبة في مضاعفة إشباعه الكلي من وحدات دخله،و أن السلطات العامة تحاول أن توزع إنفاقها بحيث تتساوى المنافع الحدية بالنسبة للمجتمع من جراء إنفاقها على مختلف المرافق العامة،و لكن المعيار الذي تتبعه الدولة هو من أجل تحقيق الرفاهية العامة و منفعة المجتمع حيث تتوخى الدولة في نشاطها المالي تحقيق المصلحة العامة،لذا فإنها قد تقدم على القيام ببعض المشروعات رغم علمها مقدما أن الايرادات الناتجة عنها لن تسمح بتحقيق الأرباح،حيث أنها تقدم على ذلك تحقيقا لاعتبارات أخرى ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية،

ب.الأسلوب: كما تختلف المالية الخاصة عن المالية العامة من حيث الأسلوب المتبع في أحداث الموازنة بين النفقات و الايرادات،إذ يحدد دخل الفرد مقدار ما يستطيع إنفاقه،بينما إنفاق السلطات العامة هو الذي يحدد مقدار ما يجب أن تحصل عليه من إيراد،و أن الاختلاف في كيفية و أسلوب أحداث الموازنة بين نوعي المالية يعود أساسا إلى أن الدخل الفردي(المالية الخاصة)محدود المصادر في المعتاد بخلاف دخل الدولة (المالية العامة) حيث تتمتع الدولة بسلطات مالية و نقدية واسعة بل أنها تتفوق أساسا على المقدرة المالية القومية،

ج.وسائل الحصول على الايرادات: حيث أن الوسائل المتبعة في الحصول على الايرادات لمقابلة النفقات تختلف في النشاط الخاص عنها في النشاط العام،فالمشروعات الخاصة تحصل على ايرادها بطريقة اختيارية و عن طريق الجهد المبذول أو بيع منتجاتها،لكن الدولة تتمتع بمقدرة واسعة بما تفرضه من ضرائب و إصدار نقود و زيادة إيراداتها بشتى الوسائل بما لها من سلطات مالية و نقدية واسعة،و في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن الدولة و بالرغم مما تتمتع به من مرونة لا تستطيع أن تزيد إيراداتها إلى ما لا نهاية،فهناك جملة قيود على الدولة مراعاتها في ذلك،فهي لا تستطيع أن تزيد من الضرائب دون مراعاة الطاقة الضريبية و

حالة الاقتصاد القومي ،و أن اللجوء إلى قروض داخلية كانت أم خارجية يرتبط بقدرة الجهاز الإنتاجي على تسديد القروض و وجود ظروف سياسية و اقتصادية مناسبة تحفز على الاكتتاب بتلك القروض.

و لتوضيح أكثر أهمية التفرقة بين المالية العامة و الخاصة قمنا بشرح أهم الفروقات في الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (01): المقارنة بين المالية العامة و المالية الخاصة

وجه المقارنة	المالية العامة	المالية الخاصة
من حيث الهدف	تهدف إلى إشباع الحاجات العامة دون الاهتمام دائما بتحقيق الربح الاقتصادي	تهدف إلى إشباع الحاجات الخاصة و تعظيم المنفعة الشخصية
من حيث الأسلوب	تعتمد أسلوب تحديد أوجه النفقات العامة أولا و من ثم تقرير الايرادات العامة	تعتمد أسلوب تحديد الايرادات أولا و من ثم تقرر حدود النفقات
من حيث المرونة	تمتلك مرونة عالية في توسيع مصادر إيراداتها لمواجهة نفقاتها	لا تمتلك مرونة عالية في توسيع مصادر الايرادات بسرعة كافية لمواجهة نفقاتها الخاصة
من حيث الوسيلة	تعتمد وسيلة الإكراه و الإجبار و ممارسة حق السلطة السيادية في تحصيل و جباية الايرادات العامة	تعتمد وسيلة الإقناع و الاختيار و عدم استخدام الإكراه في ممارسة النشاط المالي الخاص

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على (المشهداني،الطائي،2014،ص 91)

الجدول رقم (02):عناصر الفرق بين المالية العامة و المالية الخاصة

ت	عناصر الفرق	المالية العامة	المالية الخاصة ال
1	**الأولوية في تقدير النفقات**	الدولة تقرر المشروعات التي تريد الإنفاق عليها أولا و من تم تبحث عن الإيرادات المناسبة لها	الفرد يتصرف في حدود دخله المتاح،أي أسبقية تحصيل الإيرادات على القيام بالنفقات
2	**من حيث المحفزات**	هدف الدولة تحقيق اعتبارات اقتصادية و اجتماعية و سياسية أبعد و أوسع من الفوائد التي يحاول الأفراد تحقيقها	بواعث الفرد تتمثل فيما يتوقع الحصول عليه من فوائد مالية من جراء دخوله نشاط اقتصادي معين
3	**طريقة الحصول على الإيراد**	تستطيع الدولة تحقيق الإيرادات من خلال ما تتمتع به من سلطة	يملك الفرد مجموعة من المعاملات التي يجريها و التي تحقق الدخل الفردي
4	**من حيث المنفعة المستقبلية**	إن الدولة تملك أفق أوسع بكثير من مجرد الربح	الفرد أو المشروع الاقتصادي يملك أفقا

		و الخسارة بل بالتنمية المستدامة	بحدود الجدوى الاقتصادية أو اعتبارات الربح أو الخسارة لهذا النشاط
5	**من حيث الملكية**	إن الملكية في الأموال العامة تكون للمجتمع بأسره	إن الملكية في الأموال الخاصة تكون لفرد واحد أو لمجموعة من الأفراد

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على (المشهداني، الطائي،2014،ص 92)

I-1-3 مصادر و أهداف المالية العامة:

أولا.مصادر المالية العامة :يمكن إجمال أهم مصادر المالية العامة على النحو الآتي[5]:

أ.المصادر الدستورية: يضع الدستور المباديء الأساسية للضريبة كما هو مقرر في المادة (04) ،و التي تنصص على مساواة الجميع أمام الضرائب،المشاركة في الأعباء العامة حسب المقدرة و الضريبة محددة بقانون الأعباء المالية من الضرائب و الرسوم و يحدد المدة القصوى البرلمان من أجل المصادقة على قانون المالية ،كما يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها (75) يوما اعتبارا من تاريخ الإيداع ،و إذا تجاوز هذه المدة يصدر قانون المالية بأمر من رئيس الجمهورية (المادة 120)،كما ينصص على أن التصويت على الميزانية من اختصاص البرلمان المادة (122) كذلك ضمن حسن استعمال الاعتماد المالية لكل قطاع برقابة البرلمان المادة (160) و رقابة مجلس المحاسبة المادة (170)،

ب. المصادر التشريعية: و تمثل قوانين المالية المصدر الأكبر إذ تفصل الايرادات و النفقات لما يشبع الحاجات العامة للمجتمع في كل المجالات و ما دامت الحاجات العامة تتقيد في فترات قصيرة،يصدر قانون المالية كل سنة على أن يليه قانون تكميلي لمواجهة الظروف المتجددة،أما عمليات التحصيل و الصرف فتكون وفقا للقانون المتعلق بمجلس المحاسبة العمومية المؤرخ في عام 1990 أوت (1990)و ثمة مصدر آخر يتعلق بمجلس المحاسبة المذكور لما له من دور فعال في مراقبة أموال الدولة

ثانيا.أهداف المالية العامة :من الطبيعي أن يكون للنظام المالي للدولة انعكاسا لنظامها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي حيث أنه يشكل كما أشرنا سابقا جزء منه و هكذا إذن يحدد أهداف النظام المالي بطبيعته و أهدافه النظام الاقتصادي للبلد،و لهذا تختلف الأهداف المنوط تحقيقها بنظام المالية العامة باختلاف النظم الاقتصادية ،و بصفة عامة يمكن القول بأن الهدف الضمني للنظام المالي للدول الرأسمالية المتطورة يمثل في بلوغ أقصى مساهمة في الحفاظ على النظام الرأسمالي و تطوره في ظل الصراعات الاجتماعية التي ينطوي عليها النظام،و من هنا يرى أغلب أساتذة المالية العامة في هذه البلدان أنه على المالية العامة أن تخدم تحقيق الأهداف الآتية[6]:المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، تحقيق العدالة في توزيع الدخل، تحقيق توزيع أمثل للموارد، دعم النمو الاقتصادي، أما الهدف الرئيسي لنظام المالية العامة في ظل الاشتراكية هو تحقيق أقصى مساهمة في إشباع الاحتياجات الاجتماعية و في انجاز الخطط العامة لتنمية الاقتصاد الوطني ، و هنا تشكل الخطط المالية جزءا من نظام التخطيط الذي يحكم حياة المجتمع في هذه البلدان ،فيما يخص البلدان النامية فإنه يمكن القول بأن الهدف العام يجب أن يتمثل في تحقيق أكبر مساهمة ممكنة في انجاز المهام الكبرى التي تواجه هذه البلدان أي الأهداف التي ترتبط بالخروج من دائرة التخلف و التبعية في أقل زمن ممكن

.

I-1-4 العناصر المؤلفة للمالية العامة (أدوات المالية العامة):تتكون المالية العامة من النفقات العامة و الايرادات العامة و هما يتصلان بالكميات المالية اللازمة لأداء الوظيفة المالية للدولة**finacial function**و الموازنة العامة و هي الإطار التنظيمي لهذه الكميات المالية .

1.النفقات العامة Public Expenditures:الأموال اللازمة لتحقيق الإشباع لسد الحاجات العامة و أن الدولة تقوم بشراء السلع و الخدمات اللازمة لتحقيق هذا الاشباع،و يختلف مدى الإشباع تبعا للفلسفة التي تنتجها الدولة أي الدور الذي تقوم به لتطبيق النظام الاقتصادي و الاجتماعي السائد فيها و أن هذه الحاجات آخذة في الازدياد مع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية [7]، و في تعريف آخر للنفقات العامة فيقوم النشاط العام من خلال هيئاته (القطاع العام) بتحديد الحاجات العامة بتحديد الحاجات العامة و لا يمكن للقطاع العام أن يلبي هذه الحاجات إلا إذا توفرت السلع و الخدمات اللازمة و يقوم النشاط في مقابل الحصول على هذه السلع و الخدمات بتسديد ما يسمى بالنفقات العامة[8]

2.الإيرادات العامة Public Revenues:و نقصد مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام حيث يتطلب القيام بتغطية النفقات العامة و تدبير الموارد المالية اللازمة ،و تحصل الدولة على هذه الموارد أساسا من الدخل القومي في حدود المقدرة المالية القومية أو من الخارج من عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الانفاق العام ،و لقد تعددت أنواع الايرادات العامة في العصر الحديث و تنوعت أساليبها و اختلفت طبيعتها لأنواع الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة[9]

إن تغطية النفقات العامة يتطلب ايرادات عامة و أهم مصادر الايرادات العامة هي :

أ.الدخل القومي:و يقصد به المتلكات العقارية و المنقولة المملوكة من طرف الدولة سواء ملكية عامة أو ملكية خاصة فهي أملاك الدولة ،ما يخضع للقانون العام مثل الشوارع و الحدائق و قد كانت أملاك الدولة هي المصدر الرئيسي لايرادات

الدولة غير أن أهمية هذا العنصر قلت مع التطور الاجتماعي و ما تبعه من تطور فروض نشاط الدولة إلى الأحكام الخاصة[10]،

ب.القروض العامة و الإعانات :تتمثل الاعانات الخارجية في الهبات و المساعدات الخارجية التي تتلقاها الدولة من دول أخرى و غير المقيمين في الداخل،أما القروض العامة ،فأما إن تكون خارجية تتحصل عليها الدولة من الخارج أو داخلية تتحصل عليها من الإفراد في الداخل ،و لقد كانت أملاك الدولة هي المصدر الرئيسي للايرادات العامة غير أن أهمية هذا العنصر قلت العنصر قلت مع التطور الاجتماعي ،و ما تبعه من تطور في نشاط الدولة[11]،

ج.الضرائب:تعتبر مصدرا مهما للايرادات العامة لخزينة الدولة حيث تمثل التحويلات إجبارية لجزء من المداخل و الثروات الخاصة و ما تحقق منفعة عامة [12].

3.الموازنة العامة Public Budget: الموازنة العامة أو الميزانية العامة:و هي جداول تتضمن أرقام تقديرية للنفقات و الإيرادات العامة لسنة مقبلة و هي بذلك تنظيم مالي يقابل بين هذين النوعين من الكميات المالية و يحدد العلاقة بينهما لتحقيق السياسة المالية للدولة،و لا بد من الإشارة في هذا السياق إلى وجود علاقة تبادلية بين الكميات المالية(النفقات و الإيرادات) تؤثر في الاقتصاد القومي و تتأثر به،فالإيرادات العامة تقتطع من الكميات الاقتصادية (الناتج قومي و دخول عوامل الإنتاج) ثم أنها

تعود فتندمج في الدورة الاقتصادية و ذلك عن طريق الإنفاق العام الذي يشكل جزءا من الإنفاق القومي الإجمالي و الذي يسهم في خلق الناتج القومي و في خلق دخول عوامل الإنتاج و هكذا فإن الدورة المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالدورة الاقتصادية[13]

و في تعريف آخر الميزانية العامة هي كل خطة مالية تمثل تقريرا مفصلا لنفقات الدولة و ايراداتها مدتها سنة و يصدر سنويا بين سنة بينة الموازنة بعد موافقة الهيئة التشريعية عليها،و تعتبر بريطانيا أول دولة قامت بتجربة الموازنة لنظامها المالي و لم تقتصر وظيفة الموازنة لتأكيد رقابة السلطات الشعبية على الحسابات العامة فقط،بل تعدتها لتمثل أداة لتحقيق التشغيل الكامل و الاستقرار الاقتصادي ،و هذا يعني أن الموازنة أو الميزانية تحولت إلى أداة لإدارة الاقتصاد و توجيهه،و عموما لا خلاف بين النظم المالية في الشأن ،و إنما يقع الخلاف بينهما في تحديد حجم الأدوات المالية أي النفقات العامة و الايرادات العامة و أنواعها و الأهمية التي تعطى لكل نوع ،فبالنسبة لحجم الأدوات المالية فإنه يختلف من نظام لآخر و من فترة لأخرى (ضمن نفس النظام)،فهو أكثر شمولا في النظام الاشتراكي منه في النظام الرأسمالي ،كما أنه يختلف من مرحلة إلى أخرى و من بلد إلى آخر في هذا النظام،ففي المنافسة الحرة كان أضيق الحدود ثم ازدادت النفقات و الايرادات العامة كثيرا فيما بعد[14]

II- الأدبيات النظرية لظاهرة الفقر

أول شيء يمكن قوله حول الفقر هو غياب تعريف محدد و دقيق لمفهوم الفقر،فإلقاء نظرة على الأدبيات الواسعة التي نشرت و مازالت تنشر عن هاته الظاهرة الاقتصادية و الاجتماعية يفيد أن لا علماء الاجتماع و لا الاقتصاديون أنجزوا تعريفا محددا و دقيقا لظاهرة الفقر،و قد يرجع ذلك إلى أن الفقر هو مفهوم نسبي يشتق هذه الصفة من اختلاف و تباين الأطر الاجتماعية و الزمنية،و أدوات القياس و الخلفية السياسية لهاته الظاهرة،

و في تعريف شامل **للبنك الدولي لظاهرة الفقر**: " الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة إلا أن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على على مفهوم الحد الأدنى و مفهوم مستوى المعيشة ،كما يعتمد بدرجة كبيرة على على المجتمع الذي الذي تتم فيه حالة التوصيف"[15]

جاء في **منشور للأمم المتحدة أن** :"الفقر هو ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد و المقدرات و الخيارات و الأمن و القوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة و غيرها من الحقوق المدنية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية"[16].

أي أن الفقر هو عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة و للفقر عدة مسالك تتمثل في عدم كفاية الدخل،سوء التغذية،انعدام الوصول إلى الضمان الاجتماعي،و انعدام الوضع الاجتماعي و السياسي.

يعرف الفقر أيضا:" أنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية و المعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة من الأفراد و يرتبط هذا التعريف بمستوى المعيشة العام في المجتمع و بتوزيع الثروة و نسق المكانة الاجتماعية و يطلق على هذا النوع بالفقر النسبي الذي يحدده البنك الدولي على أساس الأفراد الذين يقل دخلهم السنوي عن ثلث المتوسط القومي لدخل الفرد في الدولة المعنية"[17].

II– 1 تحليل المرجعيات النظرية للفقر(المقاربات النظرية لظاهرة الفقر): ظهرت العديد من المقاربات سعت إلى فهم و تعريف الفقر الذي يظهر حينما لا يصل إلى شيء معين –معرف و محدد –إلى مستوى يعتبر الأدنى المقبول من ذلك الشيء،طبيعة هذا " الشيء المفقود" تعتبر مفترق النقاشات في إطار هذه المقاربات،و قد ذكرها بن لحسن فيما يلي[18]:

مقاربة الرفاهية Le Bien être:حسب هذه المقاربة " الشيء" هو الرفاهية الاقتصادية فتشرح هذه المقاربة مفهوم الرفاهية بمفهوم المنفعة،و المستوى المعيشي هو مصطلح آخر يعبر عن الرفاهية الاقتصادية في بعض الأحيان،و عادة ما تسمى هذه المقاربة بالمقاربة النقدية أو مقاربة الدخل،حيث يعبر الفقر النقدي عن مستوى معيشي معين ناتج عن عدم كفاية الموارد النقدية،و ينتج عنه استهلاك غير كاف و غير لائق،و لقياس الفقر النقدي تعتمد هذه المقاربة على الدخل أو الاستهلاك المعبر عنه بالقيمة النقدية،و في هذا السياق وجب التفرقة بين مفهومين أساسيين الفقر المطلق و الفقر النسبي،**فالفقر المطلق** يرتبط بما يسمى بالاحتياج الحيوي،هذا الأخير يعرف على أنه مجموعة من القوى التي تقاوم الموت ،إذ أن الحد الأدنى الحيوي يتناسب مع مبلغ معين من من الموارد الضرورية لتفادي الموت،أما **الفقر النسبي** فإنه يحدد بواسطة نسبة معينة من المجتمع عن طريق توزيع المداخيل أو الاستهلاك على **سبيل المثال**:هناك 20 % من أفراد المجتمع أو العائلات الأقل غنى أولئك الذين لديهم دخل أقل من نصف الدخل المتوسط أو الوسيط،

مقاربة الحاجيات الأساسية: لا تعطي هذه المدرسة أهمية للمنفعة بقدر ما تعطي الأهمية لتلبية الحاجيات الأساسية،فالفقر حسب هذه المدرسة هو ناتج عن الحرمان من الوسائل المادية التي تسمح بتلبية الحد الأدنى الذي يحتاج إليه الفرد من الحاجيات الغذائية التي تشمل حاجيات الطعام،الخدمات الضرورية الصحية،و التعليمية و الشغل و المشاركة في الحياة الاجتماعية،و عدم تلبية هذه الحاجيات الأساسية تؤدي أو تخلق حالة من الإقصاء من النمط المعيشي،الثقافي و المادي السائد،و لهذا يطلق عليه إضافة إلى فقر الحاجيات الأساسية فقر شروط الحياة أو فقر الوجود و هنا إشارة واضحة إلى إدماج البعد الأخلاقي إلى البعد الاقتصادي في هذه المقاربة،و يستدل ضبط مفهوم الفقر على وجود أوضاع و ظروف معيشية لفئات اجتماعية تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة،غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر و التي تصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء و الملابس و السكن ،إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية و المواصلات و التعليم،

مقاربة الإمكانات:الشيء المفقود حسب هذه المدرسة لا يتمثل لا في المنفعة أو الدخل و لا في إشباع الحاجيات الأساسية،و إنما يتمثل في القدرات و الإمكانات البشرية و يعتبر " **سان Sen**" المنظر الأساسي و المؤسس لهذا الفكر،حيث انتقد المدرسة النقدية التي تعتمد على المنفعة،و أكد على أن الفقر كظاهرة ليست مسألة دخل أو مستوى معين من الاستهلاك،و إنما يجب أن تفهم و تدرك على أساس الإمكانات البشرية التي تمكن الفرد من الوصول إلى تحقيق ذلك المستوى من الاستهلاك و الحصول على مستوى لائق من الدخل،حيث اعتبر " **سان Sen**" في تحليله الفلسفي للفقر أن حياة الإنسان تتعلق و ترتبط في الواقع بمجموعة من الإمكانات و القدرات التي تتيح له كيفية التصرف،

و على هذا الأساس نستخلص أن الفقر هو الحالة التي لا يتحصل فيها الأفراد على دخل أقل من الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية،فإن أي شخص يقل دخله أو استهلاكه عن الحد الأدنى من الحاجات الأساسية و الذي يسمى بخط الفقر يعد فقيرا،

II– 2 النظريات المفسرة لظاهرة الفقر: تعددت و اختلفت النظريات التي حاولت أن تفسر ظاهرة الفقر،و ذلك بسبب تعدد العوامل المؤدية إلى هذه الظاهرة،و حسب مدى تركيز كل نظرية على إحدى هذه العوامل،فهناك من يركز على الإنسان الفرد كونه سببا في وضعه الذي آل إليه و هناك من يرجعها إلى أسباب قاهرة و ظروف اجتماعية أدت إلى استفحال هذه الظاهرة، إلى جانب من يرجعها إلى عوامل اقتصادية أو قدرية أو ديمغرافيا أو إلى القيم و المعايير السائدة في كل مجتمع و تفصيل ذلك كما يلي :[19]

أولا.نظرية الحلقة المفرغة :تشير النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي فمن المعروف في الدول النامية أن للفقر حلقة مفرغة تبدأ به و تنتهي به وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية، ثم انخفاض مستوى الصحة، ثم انخفاض الإنتاجية ،و تنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى ،و الفكرة الجوهرية التي تقوم عليها هاته النظرية أن انخفاض الدخل ينجم عنها مشاكل صحية،تعليمية تؤثر بدورها على الإنتاجية فتنتهي في الأخير من حيث بدأت أي انخفاض الدخل الذي يكرس ظاهرة الفقر،إلا أن الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هناك حلقات مفرغة متعددة فهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم و تبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية ثم انخفاض مستوى الدخل تنتهي بانخفاض مستوى التعليم ،و هناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي و التي تبدأ بانخفاض مستوى الدخل الحقيقي ثم التغذية و تنتهي بانخفاض المستوى الصحي،و من الملاحظ أن السبب المباشر للفقر حسب هذه النظرية هو الدخل المتدني،حيث " يؤدي هذا إلى ضعف في الاستهلاك و الادخار و يؤدي هذا لضعف القدرة الشرائية و بالتالي إلى ضيق السوق و هذا ما يعرف عنه بالحلقة المفرغة للفقر" و التي عبر عنها " **نوركسيه**"،و أشار إلى هذه الحلقة أنها كانت من أهم الحلقات المفرغة أحدها في جانب العرض من رأس المال النقدي (الادخار) و الأخرى من جانب الطلب على ذات رأس المال.

الشكل رقم (01): عوامل ظهور ظاهرة الفقر حسب نظرية الحلقة المفرغة

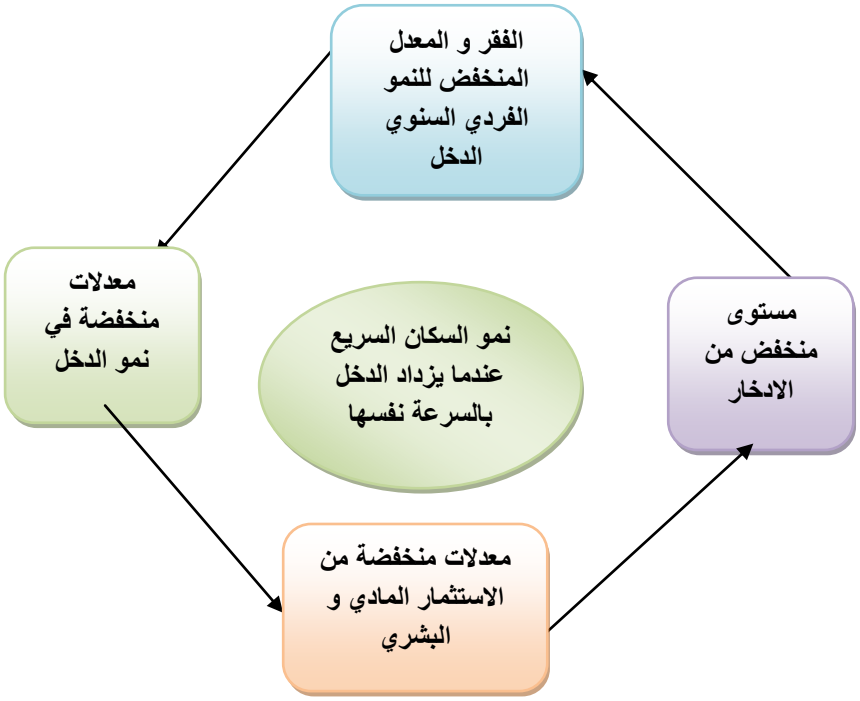

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على الخلفية النظرية للدراسات السابقة

ثانيا.نظرية مالتوس:عاش المفكر "توماس روبرت مالتوس" في زمن كان التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي في أوروبا يشهد تغيرات هامة تؤدي إلى حدوث ارتفاع نسبي بطيء في معدلات السكان ،و كان أهم هذه المتغيرات التحسن في إنتاجية الإنسان في قطاعي الزراعة و الصناعة مما أتاح بعض التحسن البسيط في الأحوال المعيشية لقطاعات واسعة من السكان،و قد عملت ظروف موضوعية عايشها " **مالتوس**" كانت سببا في تبلور معظم أفكاره التي لها علاقة بالسكان و الفقر و من أهمها : الزيادة في أعداد السكان إبان القرن التاسع عشر،و ما ترتب عليها من مشاكل سكانية متمثلة في الهجرة و البطالة و الانحراف و ظهور الجريمة و انتشار الفقر،إلى جانب ذلك فإن تقدم البحوث الإحصائية للسكان أعطت "**لمالتوس**" نظرة شاملة حول التزايد السكاني الكبير الذي ستشهده البشرية في المستقبل،و الذي بدوره سيكون سببا في انتشار الفقر و الجوع و الأمراض و الحروب و على هذا الأساس بين" **مالتوس" نظريته حول علاقة السكان بالغذاء** و التي مفادها[20] :

ينطلق "**مالتوس**" من مسلمتين اثنتين،الأولى "**أن الطعام ضروري لوجود الإنسان**" **و** ثانيها "**أن الهواء و العلاقة العاطفية بين الجنسين أي الرجل و المرأة مستمرة**"،و بناءا على ذلك فإنه يخلص إلى القول أن قوة السكان أكبر بكثير من قوة الكرة الأرضية على إنتاج عيش الناس،فالسكان يتزايدون في معدل أو متتالية هندسية (64.32.16.8.4.2.1)،بينما تتزايد سبل العيش في معدل أو متوالية حسابية (7.6.5.4.3.2.1) إن قدرا ضئيلا من التعمق في هذه الأرقام سوف يكشف مدى ضخامة القوة الأولى إذا قورنت بالثانية،و أمام هذه الهوة الكبيرة بين الزيادة السكانية المتسارعة أمام ضآلة زيادة الموارد الطبيعية أو الغذاء،يتضح لمالتوس مدى الخطر الذي يتربص بالبشرية و مدى الفقر الذي يهددها،و لذلك يدعو "**مالتوس**" لخفض الزيادة السكانية عن طريق تأخير الزواج و إنجاب عدد قليل من الأولاد و تجنيب من استحال عليه توفير تلك الامكانيات الاقتصادية الضرورية للزواج ،إلا أن آراء "**مالتوس**" لاقت و قوبلت بالكثير من الانتقادات أهمها :

استند "**مالتوس**" لإثبات صحة قانونه بشأن الزيادة في إنتاج الغذاء حسب المتوالية الحسابية إلى قانون تناقص الغذاء و من المعروف أن مثل هذا القانون لكي يظهر يتعين الافتراض بأن وسائل الإنتاج لا تتطور،و هي افتراضات غير واقعية إذ أثبت الواقع أن الانتاج الغذائي يمكن أن يستمر في الزيادة على نحو تدريجي قد تفوق نمو السكان بفضل التوسع العمودي و الأفقي للإنتاج،فإن التجارب و الدراسات و الوقائع أثبتت أن مثل هذه العلاقة هي عكسية،فمعظم الزيادات في حجم الإنتاج يرافقها انخفاض في وتيرة النمو السكاني و العكس صحيح [21]،**و لم يزد سكان العالم حسب المعدلات التي افترضها "مالتوس" بل أن بعض دول غرب أوروبا عانت من انخفاض في عدد السكان و عندما استغلت سهول أمريكا الشمالية في الزراعة و زادت الثروة زاد عدد السكان بمعدل أقل**[22] .

ثالثا.نظرية ماركس،التفسير الماركسي للفقر:فسر "ماركس" الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي،فالطبقة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج و تسيطر عليها،و بذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة و هكذا فإن الأمن المادي للفقر يعتمد بصورة رئيسية على انتماءه الطبقي و لا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه ،و لذلك يرجع الماركسيون الفقر أساسا إلى النظام الرأسمالي الذي يقسم المجتمع إلى فئة صغيرة تملك الثروات و رأس المال ،و فئة كبيرة بالكاد تملك قوت يومها،و لم يتوقف الفكر الماركسي عن هذا الحد في تفسير أسباب هذه الظاهرة بل ظهر مفكرون آخرون ماركسيون يطلق عليهم اسم مفكرو الاجتماع النيو–ماركسيين أو الماركسية المحدثة أو الشبابية التي ظهرت منذ مطلع الستينات و السبعينات من القرن الماضي،و من

أهم الماركسيون المحدثين " أندريه جوندر فرانك" و الذي يرجع السبب الرئيسي إلى فقر الدول المتخلفة أو النامية خاصة منها الإفريقية و الآسيوية و أمريكا اللاتينية إلى استغلالها من الدول المتقدمة عن طريق ما يسمى بالاستعمار الجديد أو الشركات المتعددة الجنسيات و التي تشغل هذه الشعوب و تدفع إلى تفقيرها عن طريق استغلالها من السلطة التي تحكمها و التي يطلق عليها بصفوة **الكومبرادول** و المتمثلة في أغنياء و أصحاب القرار لهذه الدول الفقيرة و التي تستفيد من تقديم ثروات هذه البلدان الفقيرة مقابل امتيازات شخصية يحصلون عليها، "فواقع التخلف في دول الأطراف هو محصلة طبيعية للتوسع و النهب الاستعماري و الهيمنة الامبريالية المعاصرة متمثلة خصوصا فيما يعرف اليوم بالاستعمار الجديد "[23] ،فهذه الشركات المتعددة الجنسيات تجمع ثروتها من خلال استغلال هذه الدول الفقيرة عن طريق استنزاف ثرواتها الطبيعية و الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة و خلق أسواق تجارية جديدة لها،

و خلاصة هاته النظرية أو ما يطلق عليها **بنظرية التبعية** تكمن في كونها: " **ركزت و وضحت العوامل الخارجية و التاريخية التي أسهمت في صنع التخلف،و كذا في تجديد شروط إعادة إنتاجه**"،و في هذا الإطار يؤكد " **بول باران**": **أن التخلف هو نتيجة اتصال للبنية الاقتصادية للدول المتقدمة مع نظيراتها في الدول الأخرى** ".

II– 3 الأسس النظرية لقياس الفقر و مؤشرات الفقر (خط الفقر) :تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء و أماكن تواجدهم و حجمهم نسبة إلى المجتمع و التعرف على خصائصهم الديموغرافية و مستوياتهم المعيشية و ذلك من خلال عدة طرق بهدف وضع الخطط و السياسات الرامية لانتشال الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر، ومن أجل تصنيف أو فرز الأسر الفقيرة من الأسر الغير الفقيرة يجب أن نستخدم بعض الأدوات و المؤشرات التي تساعدنا في الحكم على فقر أو عدم فقر الأسرة و يمثل هذه الأدوات أسلوب خط الفقر و بالتالي يتم تقدير مؤشرات الفقر كنسبة الفقراء و شدة فقرهم و حجم الفجوة بينهم و بين خط الفقر،

خط الفقر:خط الفقر هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء و يعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجيات الأساسية اللازمة للفرد و يعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر و هناك أنواع رئيسية من خطوط الفقر و هي[24] :

أ.خط الفقر المدقع:يعبر عن مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية،

ب.خط الفقر المطلق:يعبر عن مستوى الدخل والإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية و الغير غذائية الأساسية و الحاجات الغير غذائية الأساسية التي تتعلق بالمسكن و الملبس و التعليم و الصحة و المواصلات ،

ج.خط الفقر النسبي:يعتبر من الطرق الغير المباشرة و يتم تقدير خط الفقر النسبي من خلال بيانات الدخل و حسب التعريف الذي يتفق عليه للفقر النسبي فمن الممكن أن يكون خط الفقر النسبي الوسيط أو أي دخل يعتقد بأنه القيمة الفاصلة بين دخل الفقراء و دخل الغير فقراء ،

د.خط الفقر الاجتهادي:و يسمي بخط فقر " **ليدين**"،و يعتبر تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا و

مقبولا اجتماعيا ،و يقدر خط الفقر من خلال إجابات الأسر أو الأفراد الذين يعتقدون بأن دخلهم أو إنفاقهم مساويا لمستوى الدخل أو الإنفاق المناسب و المقبول اجتماعيا،و هناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب و الأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.

III– دراسة تحليلية تقويمية لجهود تجربة دولة"سنغافورة " أنموذجا في مكافحة و مجابهة ظاهرة الفقر

III–1 لمحة عن دولة سنغافورة:

– الموقع الجغرافي و الديموغرافيا:هي دولة جهورية في شكل جزيرة تقع في جنوب شرق آسيا بين ماليزيا و أندونيسا،تبلغ مساحتها 697 كلم2 ،عدد سكانها في الوقت الحالي يتجاوز الخمسة ملايين 5.460.302 نسمة بكثافة سكانية تقدر 7.834 نسمة/ كلم2،عاصمتها سنغافورة،و من أهم مدنها يوجد مدينتا: دبوك،كونيس تاون،أما عملتها فهي الدولار السنغافوري،و فيما يخص المجموعات العرقية يوجد العرق الصيني بنسبة % 76,8 و العرق المالاي بنسبة 13,9% و العرق الهندي بنسبة تقدر ب 7,9%، و أعراق أخرى بنسبة تقدر ب 1,4%،أما الديانات التي يدين بها الشعب في هذه الدولة، فيوجد الدين الإسلامي بنسبة 20% و الديانة البوذية بنسبة 39 %،و المسيحية بنسبة 16 % و ديانات أخرى بنسبة 18%،و بخصوص اللغة المستعملة في دولة سنغافورة فتوجد اللغة الانجليزية بشكل أساسي إلى جانب اللغة الصينية،و الماليزية و التاميلية ،و يتميز الشعب السنغافوري بقدرته على الكتابة و القراءة بنسبة تقدر ب 92,5%،و نظرا للتحسن الكبير في مجال الخدمات الاجتماعية و الصحية فقد وصل سن أمل الحياة إلى 84 سنة ،و تجدر الإشارة إلى أن دولة سنغافورة نالت استقلالها عام 1965 بعد أن انضمت إلى الاتحاد الماليزي عام 1963،و نشير إلى علم دولة سنغافورة و الذي يرمز لونه الأحمر إلى الأخوة العالمية و الأبيض إلى النقاء،و يرمز الهلال إلى ارتقاء الأمة كما ترمز النجوم إلى ما تسعى إلى تحقيقه دولة سنغافورة و هي الديمقراطية،و السلام و التقدم و العدل و المساواة [25]:

– الموارد الطبيعية: سنغافورة كدولة تندرج ضمن الدول الفقيرة في الموارد الطبيعة (بترول، معادن)،فهي أرض لا يتوافر فيها أي نوع من المصادر الطبيعية التي يمكن الاعتماد عليها لتطويرها، لكن ذلك لم يعق خطواتها الطموحة نحو التنمية بقيادة رئيس وزرائها ''لي كوان يو''، فاستطاعت أن تضع نفسها على الخريطة كمركز مالي و لوجيستي عالمي، والتركيز على الصناعات التكنولوجية، مما أدى إلى زيادة إنتاجية و دخل الفرد بشكل كبير لتصنف ضمن النمور الآسيوية الأربعة بجانب كوريا الجنوبية، و تايوان وهونج كونج، حيث 90% من نمو الاقتصاد العالمي يحدث في قارة آسيا.

III–2 الخطط و الآليات و التدابير المنتهجة من خلال المالية العامة و السياسات العامة لمواجهة و مكافحة ظاهرة الفقر بسنغافورة:

إن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها دولة سنغافورة بعد الاستقلال كانت تحتم على القادة الجدد التفكير في وضع سياسات و خطط إنمائية تسمح لهم بمعالجة الاختلالات ومواجهة هذه التحديات، ومن ثم إخراج البلد من هذه الحالة المتردية والانتقال بها إلى حالة من النمو والتطور، ولعل من أبرز و أهم السياسات و الخطط الإنمائية التي اتخذتها و طبقتها دولة سنغافورة لمجابهة ظاهرة الفقر و القضاء عليها ما يلي :

العوامل و السياسات الاقتصادية:وجدت سنغافورة نفسها بعد انسحاب القوات البريطانية، وخروجها من اتحاد ماليزيا تواجه جيرانها كإندونيسيا وماليزيا وهونج كونج والصين وتدخل معهم في مضمار المنافسة الصناعية والتجارية، بل والعسكرية من أجل الحفاظ على أمن أراضيها وردع أي محاولات لانتزاع حرية قراراتها من قبل الدول المحيطة بها، وكانت أكثر مهام ''لي كوان يو''

إلحاحًا تتمثل في توفير فرص عمل مستقرة لأبناء شعبه بعد الاستقلال، نظرًا لنسب البطالة المرتفعة حينها، والتي قدرت بـ10%، لكنه كان يؤمن بضرورة تحقيق "مجتمع العدالة الاجتماعية وليس الرعاية الاجتماعية،ولذلك، سعى إلى الاهتمام بالعديد من المجالات وهي على النحو التالي :

سياسة التنمية في القطاع السياحة:فقد كان قطاع السياحة في مطلع الستينيات هو المسلك الأول أمام متخذي القرار في سنغافورة لإحداث طفرة في معدلات النمو والدخل، حيث كان يوفر فرص عمل ليست بالقليلة، إلا أنها كانت غير كافية لامتصاص حجم البطالة المرتفع، خاصة مع انسحاب القوات البريطانية التي كانت توظف ما بين (40 إلى 50) ألف عامل محلي، رغم نجاح العديد من الإصلاحات الإدارية والمالية ومحاربة الفساد، وتدارك العجز المالي للحكومة، إلا أن هذه الجهود كانت غير كافية،

– **سياسة التنمية في القطاع الصناعة**: فكان المسلك الثاني هو قطاع الصناعة، إذ تم إنشاء المصانع والتركيز على الصناعة التحويلية في البداية وتأمين احتياجاتها من الطاقة بواسطة أربعة مفاعلات كهروحرارية يصل إنتاجها إلى حوالي 51,6بليون كيلو واط ساعة في عام 2016 بينما بلغ إستهلاكها 48,63 بليون كيلو واط ساعة،وقد أقنع ''لي كوان" البريطانيين قبل رحيلهم بعدم تدمير أحواض سفنهم بغرض تحويلها للاستخدام المدني، وفي هذه الأثناء ضاعفت سنغافورة من جهودها، وقامت بتحسين بيئة العمل وأممت شركات القطاع الخاص التي عانت من نقص في رأس المال أو الخبرة مثل بنك سنغافورة أو خطوط الطيران، ثم عملت على فتح أسواق جديدة ،وإعادة هيكلة منظومة الاقتصاد بأكملها، لاسيما بعد ظهور أسواق تجارية منافسة ومجاورة، وقد كانت أولى بوادر النجاح لهذه الخطة دخول شركة تكساس انسترومنت في العام 1968 لتصنيع الترانزستور،ولتعزيز القطاع الصناعي تم تأسيس مجلس التنمية الاقتصادي في الستينيات، والذي ساهم مباشرة في بناء اقتصاد حديث ومتطور عن طريق إقامة صناعات وطنية مملوكة للدولة تم إشغالها بأفضل المهارات والقدرات المتوافرة محليًا بعد تدريب العمالة، ويخلو هذا المجلس من أي توجيه أو سيطرة حكومية، فهو مكون من رجال الأعمال والخبراء ذوي الرؤية، واتخاذ قرارات تنموية بناء على مدى الاقتصادية، و رؤياها بعيدة المدى،

– **سياسة التنمية في الاستثمارات الأجنبية**: إلا أنه بعد سنوات من التجربة قرر ''لي كوان'' وحكومته أن أفضل وسيلة لتعزيز الاقتصاد بجانب كل ما سبق من جهود هي جذب استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، لذا كان المسلك الثالث والمكمل للخطوات السابقة، وهو اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ،فكانت أولى الخطوات في هذا الطريق هي تدعيم بنية تحتية تنتمي للعالم الأول، وتستوعب حجم الاستثمارات المرجو اجتذابها في أوائل الثمانينيات، وبالفعل تمكنت الدولة من إقناع الأمريكيين واليابانيين والأوروبيين من تأسيس قاعدة للأعمال بالبلاد في منتصف الثمانينيات، فتحولت سنغافورة إلى واحد من أكبر مصدري الإلكترونيات في العالم، خاصة مع إصرارها على دخول القرن الجديد بصناعات تكنولوجية متطورة ذات تقنية عالية تسمح لها بالوصول إلى أسواق جديدة تغنيها عن الاعتماد على الصناعات التقليدية التي تعاني منافسة شديدة من قبل الدول ذات الأجور المنخفضة نسبيًا كالصين ،وباقي دول جنوب شرق آسيا، لذلك لجأت إلى رفع كلفة العمالة الأجنبية في الصناعات القائمة على الأجور المنخفضة لإجبارها على التحول نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، غير أن هذه السياسات لم تثمر عن نتائج فعلية إلا في نهاية الثمانينيات، أي بعد عشرين عامًا على الإصلاح الاقتصادي والتعليمي، حيث تعد أحد كبار مصدري التكنولوجيا في العالم مثل أجهزة الكمبيوتر ومستلزماتها،

–**سياسة تنمية القطاع المالي والخدمي**:أما الخطوة الأخيرة في إرساء هذه الجهود التنموية فكانت دعم القطاع الخدمي متمثلاً في إنشاء قطاع مالي قوي يستوعب كافة التطورات الداخلية، وحجم التعاملات البنكية والمصرفية لتلك الاستثمارات الأجنبية

الجديدة،حيث كانت جهود ''لي كوان'' وحكومته ترمي إلى تحويل سنغافورة إلى مركز مالي دولي من خلال طمأنة المصرفيين الأجانب باستقرار الظروف الاجتماعية، والدرجة العالية من البنية التحتية، حيث بلغ عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية الثابتة 1983100 مشتركاً، وفي الهاتف الخلوي 8462800 مشتركاً، كما تتوافر خدمة الإنترنت السريعة، وأربع محطات أرضية للإتصال عبر الأقمار الصناعية، وسبع محطات تلفزيونية و18 محطة إذاعية, وتم تحقيق فوائض ميزانية تؤدي إلى استقرار قيمة الدولار السنغافوري،و تبع هذه الخطوات إنشاء الوحدات المصرفية الخارجية لتشجيع استقطاب الاستثمارات إلى سنغافورة، مما رفع من نسبة مساهمة القطاع المالي ليصل إلى 27% من دخلها القومي، وأصبح لديها أكثر من 60 مصرفًا تجاريًا، بالإضافة إلى بورصة مزدهرة لتبادل العملات الآسيوية، وبفوائد تشجيعية، ويوجد فيها أكثر من 700 مؤسسة مالية أجنبية تتخذ سنغافورة مقرًا لها، وتتوزع أنشطة هذه المؤسسات على مجموعة واسعة من الخدمات والمنتوجات المالية، كالتجارة المالية والعملات وأنشطة رأس المال والقروض والأمن التجاري وخدمات التأمينات المتخصصة وغيرها، مما أسهم في دينامية الصناعة المالية في سنغافورة،

ففي عام 2004، اختيرت سنغافورة ضمن العشرة الأوائل الأكثر تقدمًا على مستوى الأسواق المالية عالميًا، ولديها احتياطي عملات أجنبية يتخطى حاجز الـ 60 مليارًا، ومن أبرز شركائها التجاريين الولايات المتحدة واليابان وماليزيا والصين وألمانيا وتايوان وهونج كونج، وأصبحت أحد أسرع مراكز إدارة الثروات نموًا في العالم، حيث أعلنت سلطة النقد السنغافورية (البنك المركزي) نهاية عام 2013 أن حجم الأموال المدارة ارتفع بنسبة 22% في العام 2012 ليصل إلى رقم قياسي عند 1,63 تريليون دولار سنغافوري مقابل 1,34 تريليون دولار سنغافوري في العام 2011....

معدل النمو الإقتصادي السنوي:مرت سنغافورة بالعديد من الصدمات الاقتصادية بدءًا من السبعينيات وحتى الأزمة الأسيوية التي بدأت في يوليو 1997، تبعها انهيار حاد في الأسواق المالية للدول الآسيوية خاصة النمور الآسيوية، إلا أن الاقتصاد السنغافوري استطاع تخطي هذه الأزمة التي أطاحت بمعدلات النمو ليصل إلى 0,6 في العام 2009، إلا أن هذه المعدلات ارتفعت بعدها لتصل إلى 3,6% في العام2017،وبذلك تكون حكومة ''لي كوان'' قد نجحت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وجمح معدلات البطالة التي وصلت في العام 2013 إلى 2%، وبمتوسط دخل للفرد يتجاوز الـ80 ألف دولار في العام 2014،

سياسة تطوير التجارة الدولية واللوجستيات:تلعب سنغافورة دورًا تاريخيًا بارزًا في منظومة التجارة العالمية واللوجستيات بما يماثل دولتي بنما ومصر، فبجانب دورها في تجمع الآسيان (APEC)الذي كانت من الدول المؤسسة له وعضويتها في منظمة التعاون الاقتصادي للآسيا باسيفيك ومجموعة (الآسيان + 3) ومجموعة شرق آسيا، إلا أنها تملك موانئ جوية وبحرية ساعدتها في تحقيق 21 مليار دولار سنويًا كعائدات للخدمات المقدمة في موانئها في مطلع الألفية الثالثة، وساهم قطاع الملاحة بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير 170,000 وظيفة للمواطنين المحليين،وتضم المدينة الميناء الأشهر في آسيا ''ميناء سنغافورة'' ، كما أنها تحوي 4 محطات لمناولة الحاويات بطاقة إجمالية تصل إلى 20 مليون حاوية حجمها 20 قدمًا سنويًا نتيجة استخدام أحدث المعدات والتدريب المستمر والمكثف للعنصر البشري، وهي تستقبل نحو 70% من تجارة الحاويات في العالم،

ويقوم الميناء بدور كبير ومهم في اقتصاد سنغافورة، إذ تمر به خُمس حاويات الشحن العالمية وخاصة شاحنات إمداد النفط، ويتبادل الميناء سفن البضائع مع 600 ميناء في 123 دولة حول العالم، حيث وصل الى الميناء حوالي 1,15 مليار طن من البضائع في عام 2005، هذا بخلاف القيام بدور الترانزيت في تزويد السفن المارة بالوقود، وقد اعتبر ميناء سنغافورة فى عام 2011 أكثر الموانئ العالمية ازدحامًا،هذا إلى جانب موانئها الجوية حيث تصنف الخطوط السنغافورية كأحد أفضل الخطوط في العالم،

واستطاعت سنغافورة أن تجعل من خطوطها ومطارها مجال استقطاب للربط بين الشرق والغرب وأستراليا وأمريكا الجنوبية والشمالية.

-سياسة التطوير التعليمي والصحي:

سياسة التعليم:استفاد ''لي كوان'' من تجربة الدراسة في المملكة المتحدة, وتعد الخطوة الأولى التي انطلق منها هي إيجاد نظام تعليمي متميز وقوي في محاوره المختلفة: المنهج, المعلم, المكان, الأسرة, الإدارة, ثم الطالب كمستفيد من هذا الربط التعليمي المتميز والمتقن،وقد شكل التعليم المفتاح الحقيقي للانتقال للعالم الأول والمنافسة الاقتصادية العالمية من خلال الاستثمار الحقيقي في العنصر أو الموارد البشرية, بحيث مكن سنغافورة من استقطاب كبرى الشركات العالمية للعمل فيها نظرًا لحسن تعليم وتدريب وانضباط السنغافوريين رجالاً ونساء،و في العام 1968 لم تخرج الجامعات أي مهندس، أما حاليًا فهي تخرج نحو 20 ألف مهندس سنويًا، إلى جانب المئات من المعاهد الفنية والمهنية المتطورة،فالتعليم بكامله من المرحلة التمهيدية وحتى الجامعية باللغة الانجليزية, واللغة الرسمية للدولة هي اللغة الانجليزية, وتبقى اللغة الثانية خياراً لكل فئة من فئات الشعب،

سياسة الصحة:استطاعت سنغافورة ترسيخ نظام صحي شبه متكامل, حيث تتمتع العناية الصحية بمستويات متقدمة, فهناك طبيب لكل 837 مواطناً، وسرير في مستشفى حكومي لكل 269 مواطنًا،علاوة على ذلك، طبقت الحكومة إبان خطتها التنموية سياسات رقابية دقيقة على التناسل السكاني لتكون الزيادة في عدد السكان الحالي بنسبة لا تتجاوز 2٪ كأقصى حد للنسل، نظرًا للمخاوف من صغر مساحة الدولة وزيادة أعداد العمالة الأجنبية، لكنها انتهجت سياسات سكانية مغايرة مؤخرًا بتشجيع المواطنين على إنجاب مزيد من الأطفال، حيث ارتفع عدد سكان سنغافورة بنسبة 1,2% خلال العام الماضي في أبطأ وتيرة له منذ أكثر من عشر سنوات، وذلك في الوقت الذي تحاول فيه تقليص عدد العمالة الأجنبية، وبلغ إجمالي عدد سكان سنغافورة 5,54 مليون حتى يونيو 2015.

- **المكونات السرية لنجاح سياسة الخدمة المدنية العامة في سنغافورة** : عندما يتخرج الطلاب الذين مولت الحكومة منحهم الدراسية، يُطلب منهم العمل لصالح الحكومة لمدة تتراوح من خمسة إلى ثمان سنوات. ومن المعروف أن الكثير من المجتمعات الآسيوية هرمية الهيكلية منذ القدم. كما من المعلوم أيضاً أنه وفي معظم الحكومات، ترتكز الترقيات الوظيفية على الأقدمية وليس الجدارة. إلا أن سنغافورة فعلت العكس، ونتيجة لذلك، تمكن الشباب في مقتبل العمر من تولي أعلى المناصب الإدارية والحكومية. فلا زلتُ أذكر أني لما عُيّنت سفيراً لبلادي لدى الأمم المتحدة في سن الخامسة والثلاثين، لم تسع نظيري البريطاني الدهشةَ من هذه الحقيقة. فمن أعراف الدبلوماسية البريطانية ألا يتجاوز منصبك في هذا السنّ منصب سكرتير أول للدولة. ففي تلك الدائرة الحكومية لديهم، لا يمكن أن تجد مديراً أصغر من موظفه أبداً. أما في سنغافورة، فمن الشائع أن يكون مديرك أصغر منك سناً. فعندما بلغت الأربعين من العمر، كنت موظفاً لدى وزير لم يكن يتجاوز الخامسة والثلاثين من عمره. خلاصة الكلام، أن الأقدمية لا محلّ لها من الإعراب في سنغافورة. فالعنصر الأساسي هنا هو "الجدارة"،وحريّ بنا أن ننوه هنا أن سنغافورة لم تخترع من نفسها مفهوم "نظام الجدارة". فكل ما فعله قادة سنغافورة الأوائل هو بحثهم عن أنجح المؤسسات والشركات في العالم، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى نجاحها. وكان ثمرة بحثهم هو أن شركات القطاع الخاص غالباً ما تحقق نجاحاً أكثر من القطاع العام. في ذلك الوقت، كانت شركة "شل" للنفط تعد مثالاً ممتازاً. فقد نجحت الشركة نتيجة اعتمادها في ترقية موظفيها على "الجدارة" وليس "الأقدمية". و وفق هذا المبدأ الأساسي، أصبحت سنغافورة، أول مستعمرة بريطانية سابقة تغيّر سياسات ترقيات الموظفين في نظام الخدمة

المدنية فيها، من نظام الترقية التقليدي المتبع في قطاع الخدمة المدنية البريطاني، إلى نظام الترقيات المعتمد في شركة النفط البريطانية "شل."

وهكذا أدّت هذه السياسات الخاصة بالترقية وفق الجدارة ومنح رواتب تنافسية مماثلة للتي تُمنح في القطاع الخاص، إلى الحد من الفساد إلى درجة الصفر تقريباً في قطاع الخدمات المدنية في سنغافورة. وحتى عندما تقع حالات فساد في هذا القطاع، تقوم الحكومة بمعاقبة الجُناة بشكل صارم. ومجدداً، على النقيض من الدول الأخرى التي تتربع فوق بحار هائلة من الثروات الطبيعية، ومع ذلك لم تستفد منها على أمثل وجه، حيث ينخرها الفساد وتعجّ بحالات التحايل، تمكنت سنغافورة من إنشاء صناديق للثروة السيادية تعد الأكبر من ناحية حجم الأصول في العالم، دون أي تسرب ماليّ تقريباً، في حين تُهدر الدول الأخرى التي تجني مليارات الدولارات من الصادرات النفطية هذه الثروات، حيث يتسرب بعضها لجيوب الفاسدين

سياسة مكافحة الفساد:في مجال مكافحة الفساد، تم إنشاء جهاز خاص بالتحقيق في قضايا الفساد ومكافحتها ومُنح هذا الجهاز كافة الصلاحيات في التحقيق والاعتقال واستدعاء الشهود، بالإضافة إلى صلاحية الاطلاع على الحسابات البنكية والذمم المالية الخاصة بالمتهمين بشبه الفساد وكل أفراد عائلتهم أيضا. ويعد القضاء النزيه الذي تم تشكيله الركيزة الأساسية والقوة الداعمة التي اعتمد عليها في القضاء على الفساد، مما ساعده على تطبيق هذه القوانين والسياسات بنزاهة ومصداقية وحزم، وهذا ما جعل نزاهة وشفافية القضاء مثالا يحتذى به عالميا، وباعتراف المفوضية الدولية للقضاء.

سياسة احترافية الإعلام :وبقي أخيرا الحديث عن الإعلام، فقد تمتع الإعلام بالاستقلالية والحرية، وأعطي الصلاحيات المطلقة للنقد والكتابة والنشر عن الحكومة وشخصياتها بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه، وكان التعامل مع وسائل الإعلام مبنيا على قاعدة النزاهة والشفافية،فمرونة قيادات الحزب الحاكم ونزاهتهم ألهمتهم الثقة بالنفس، وعدم الخوف من السلطة الرابعة،ولكن هذا التعامل كان يتسم أيضا بالحزم والمحاسبة من قبل الحكومة،فطالما وقف كوان أمام القضاء رافعاً القضايا على وسائل إعلامية اتهمته بدون أدلة وبدون حجج، وكسب هذه القضايا.

III–3 التحديات التي تواجه دولة سنغافورة و الدروس المستفادة من تجربة سنغافورة في محاربة الفقر و تحقيق التنمية:

أ.الصعوبات التي واجهت خطة التنمية في سنغافورة:

–كان أكثر من ثُلثي سكان سنغافورة يعيشون في أحياء فقيرة، تفتقر الى الصرف الصحي، والبنية التحتية المناسبة، وإمدادات كافية من الماء، إلا أنها بفضل سياستها المحكمة في إدارة مواردها المحدودة استطاعت التغلب على هذه الأزمات لاحقًا،
وكانت الدولة الحديثة الاستقلال حينها تواجه ثلاثة تحديات رئيسة:
الأول: انتزاع الاعتراف الدولي بسنغافورة وقبولها بشكل رسمي في الأمم المتحدة.
الثاني: بناء جيش عصري قوي يضمن الحفاظ على الأمن والقانون.
الثالث: وهو الأكثر أهمية وصعوبة فيتمثل في بناء اقتصاد وطني قوي في بلد صغير يفتقر إلى الثروات الطبيعية, وكل ذلك دون المساس بالطبيعة الديمقراطية البرلمانية للدولة .
–المدة الطويلة التي استغرقتها الخطة للتمكن من تغيير سلوك الشعب.
–غلاء المعيشة: فهي مرتفعة للغاية في مدينة سنغافورة، وقد وضعتها مجلة Economist على قمة مؤشر تكاليف المعيشة في العالم. بالإضافة إلى غلاء إيجار الشقق (4–7) ألاف دولار، وغلاء أسعار السيارات، لكن الحكومة أنشأت مواصلات عامة

رخيصة،

-على صعيد الزراعة لم تسمح مساحة سنغافورة القليلة وندرة المياه من تطوير الإنتاج الزراعي، وهي تستورد 93% من استهلاكها الغذائي من الخارج، وهذا ما جعلها عرضة لاضطراب إمدادات الغذاء والأسعار.

ب.الدروس المستفادة من تجربة سنغافورة في محاربة الفقر :

1. **الاهتمام بالتسليح لا يتعارض مع التنمية**:إن الإنفاق العسكرى الكبير نسبيًا لم يعق سنغافورة عن تحقيق تنمية مستدامة بالاستثمار في قطاع التعليم وتنمية الصناعات التكنولوجية، ومن المهم أن يكون هناك توازن بين الإنفاق العسكري والاستثمار في التنمية المستدامة،.

2. مبدأ التجربة والخطأ في تطبيق السياسات الاقتصادية:استطاع ''لي كوان'' وحكومته باحترافية تجريب العديد من الحلول لأزمات سنغافورة الوجودية من نقص الموارد و المياه وصغر المساحة والبطالة من خلال تنفيذ السياسات الاقتصادية ،وإعادة تقييم آثارها والرجوع عنها أو تعديلها إذا لم تتوافق هذه الآثار مع النتائج المرجوة سلفًا من هذه السياسات،

3. الاضطرابات السياسية الإقليمية لا تتعارض مع التنمية:سنغافورة ليست منعزلة عن مشاكل إقليمها، حيث ولدت من رحم مشكلة إقليمية أخرجتها من التحالف مع ماليزيا على خلفية تهديدات من إندونيسيا ،وتعصبات عرقية بين مواطنيها،لكن سنغافورة استطاعت أن توازن بين إدارة أجندتها الإقليمية والنهوض باقتصادها المحل،

4. الاستفادة من الموقع الجغرافي:استفادت سنغافورة من موقعها الجغرافي وموانئها المحلية في الربط بين التجارة الدولية من آسيا واستراليا إلى أوروبا, ومن تقديم خدمات متكاملة لنقل الحاويات عبر مرافئها، وتحقيق أقصى العائدات, وكذلك استفادت من مطارها الدولي الذي يؤمن خدمات الملاحة الجوية من صيانة الطائرات، ومواصلة الرحلات للعديد من شركات الطيران العالمية،وبلغ عدد المسافرين 33290544 مسافراً في عام 2016.

5. تحقيق مزيد من العدالة والوفاق المجتمعي:نجحت سنغافورة في احتواء زمام العديد من الأزمات الداخلية ذات الطابع العرقي، إلا أنه بمبدأ مساواة الفرص والاهتمام بالتعليم استطاعت زرع هوية وطنية بداخل هذا التجانس الاجتماعي يعطى لأبنائها بعيدة تماما عن أصولهم العرقية والاثنية.

الخلاصة

ارتكز نجاح دولة سنغافورة في تجربتها لمكافحة و محاربة ظاهرة الفقر على عدة عوامل منها: قيادة فريدة من نوعها، وبيئة السلام والاستقرار التي عززتها رابطة دول جنوب شرق آسيا ، ومركزها الجغرافي السياسي الاستراتيجي، والمنهجيات السليمة المتبعة في رسم السياسات العامة، والخدمات المدنية العامة المؤهلة والفعالة.، يُؤثَر عن "لي كوان يو" رئيس الوزراء المؤسس لسنغافورة قوله **"إذا أردت أن تُنشئ حكومة جيدة، لا بد أن تُسلّم زمام المسؤولية فيها لأشخاصٍ جيدين"**،ولطالما دأبت الحكومة السنغافورية على العمل بهذا المبدأ، حيث كانت تختار أفضل الأشخاص للانضمام للقيادة السياسية، وخلقت لنفسها مصنعاً للمواهب يزود قطاع الخدمة المدنية بالكفاءات من خلال نظام فعّالٍ للمنح الدراسية،وبالتالي تَمثَّلَ أحد الأسباب الرئيسية للنجاح الاستثنائي لسنغافورة، رغم كل العقبات والمصاعب المحيطة بها، في قدرتها على اكتشاف والاستفادة من القدرات البشرية المبثوثة عبر نسيجها السكاني صغير العدد،وقد دعمَ وعززَ هذا المسعى منهجية سنغافورة الراسخة في تفضيلها العقلانية الاقتصادية على تحقيق الإصلاحات السياسية،فمن الدروس المستفادة من السياسات التي انتهجتها سنغافورة قابلة للتطبيق في مختلف الدول الأخرى، مهما كان

حجمها، سواء أكانت صغيرة أو كبيرة،وبهذا قد نجحت دولة سنغافورة في تجربتها لمكافحة و مجابهة ظاهرة الفقر من خلال خلق بيئة مجتمعية مدنية تتأخر فيها المصالح الفردية لحساب المصالح العامة، وتتغلب فيها النزعة الوطنية على النزعة العرقية والطائفية والدينية، ويتساوى فيها الحاكم والمحكوم أمام القضاء،وهو ما جعل من سنغافورة أرضاً خصبة للاستثمارات الأجنبية والتبادلات التجارية..

نتائج الدراسة:

– تعد دولة سنغافورة حاليا من الدول المتقدمة جدا بنسبة بطالة 1% ،جواز سفر السنغافوري من أغلى جوازات السفر،و أصبح متوسط دخل الفرد الآن 85000 دولار أمريكي سنويا أي ما يعادل حوالي 7000 دولار أمريكي شهريا، الناتج القومي 300 مليار دولار أمريكي ل 6 مليون نسمة،كما أن رئيسة دولة سنغافورة امرأة اسمها حليمة يعقوب متزوجة من رجل ماليزي من أصل يمني فمنذ توليها الحكم للان زاد دخل سنغافورة 2 ترليون دولار أمريكي وأنجزت ما يقارب 10000 مشروع عملاق، نسبة الفساد الآن صفر ،و شطبت جميع الضرائب على المنتجات السنغافورية ليصبح زيادة الدخل القومي 5 ترليون فائض و أصبحت سنغافورة الدولة الأكثر نجاحاً في تاريخ البشرية الحديث، حيث تمكنت من تحسين مستوى معيشة شعبها بوتيرة أسرع، وأكثر شمولية من أي دولة أخرى على الإطلاق،

كما خلصت دراستنا أيضا لمجموعة من النتائج أهمها:وصلت تجربة دولة سنغافورة في القضاء على ظاهرة الفقر لمستوى متقدم من التنمية الاجتماعية و الاقتصادية أهلتها لأن تكون نموذجا للرقي و الازدهار،و مضربا للمثل بين دول العالم ،و هذا بفضل لجوء دولة سنغافورة في بداية تأسيسها إلى الكوادر من ذوي الكفاءات و جعلهم على رأس المؤسسات،و بإصلاح النظام التعليمي و جعله يتواءم مع سوق الشغل،إضافة لسياسة الانفتاح و تحرير الأسواق التجارية مع واقعية الصرامة في التعامل،فكل هاته العوامل كان لها الأثر الإيجابي الفعال في رسم خريطة التحول و الانتقال من دولة فقيرة متخلفة تعيش على هامش التاريخ لتتحول إلى عملاق اقتصادي يحظى بالاحترام الكبير على المستوى الدولي،

و توصي الباحثة في الأخير بضرورة الاستفادة من تجربة دولة سنغافورة التي تعتبر من أنجح التجارب على المستوى الدولي في تحقيق النمو الاقتصادي،و تقليل مستويات الفقر بشهادة عديد الهيئات و المنظمات على غرار منظمة التعاون الاقتصادي،البنك الدولي و الأمم المتحدة،لهذا يجب على الجزائر الاستفادة من تجربة سنغافورة و إسقاطها على الجزائر و الشروع في بناء إصلاحات جذرية تساهم في التخفيف من حدة الفقر و محاولة القضاء عليه .

الإحالات والمراجع :

[1]خالد شحادة الخطيب،أحمد زهير شامية،2008،"أسس المالية العامة"،دار وائل للنشر و التوزيع،الطبعة الثالثة،عمان،الأردن.

[2]سعيد عبد العزيز عتمان،2008،" المالية العامة مدخل تحليلي معاصر"،الدار الجامعية،جامعة بيروت العربية.

[3]محمد طاقة،هدى العزاوي،2010،" اقتصاديات المالية العامة"،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،الطبعة الثانية،عمان،الأردن.

[4]خالد أحمد المشهداني،نبيل ابراهيم الطائي،2014،" مدخل إلى المالية العامة"،دار الأيام للنشر و التوزيع،الطبعة العربية،عمان،الأردن.

[5]حجازي،المرسي السيد،2000،"مبادئ الاقتصاد العام:النفقات و القروض العامة"،الدار الجامعية،القاهرة،مصر.

[6]النقاش،غازي عبد الرزاق،1997،" المالية العامة،تحليل أسس الاقتصاديات المالية"،دار ،عمان،الأردن.

[7]البطرق،يونس احمد و آخرون،2000،" مبادئ المالية العامة"،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر.

[8]علتم،باهر محمد،1995،" المالية العامة:أدواتها و أثارها الاقتصادية"،مطبعة المعرفة،القاهرة،مصر.

[9]هشام محمد صفوت العمري،1988،" اقتصاديات المالية العامة و السياسات المالية"،كتاب منهجي،كلية الادارة و الاقتصاد،العراق.

[10]دوي دار محمد،1996،" دراسات في الاقتصاد المالي:النظرية العامة في مالية الدولة،السياسة في الاقتصاد الرأسمالي"،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،مصر.

[11]إلهيتي الخشالي،نوزاد عبد الرحمن،2006،"المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"،دار المناهج للنشر و التوزيع،عمان،الأردن.

[12]الوادي،محمود حسين،عزام زكريا احمد،2013،"مبادئ المالية العامة"،دار المسيرة،عمان،الأردن.

[13]البنك الدولي،1990،"تقرير عن التنمية في العالم"،مؤسسة الأهرام،القاهرة،مصر.

[14]ياسين شكيمة،محمد البشير الأعور،2018،"الفقر في المنطقة العربية و آليات مكافحته بين سياسات النمو الاقتصادي و سياسات توزيع الدخل:دراسة تقويمية لجهود بعض الدول العربية"،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،العدد 05،جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي،الجزائر.

[15]فتيحة كركوش،2019،" قراءة اقتصادية و اجتماعية في أشكال الفقر و أبعاده في المجتمع الجزائري"،مجلة دراسات في علوم الإنسان و المجتمع،المجلد 02،العدد 04،جامعة جيجل.

[16]الأمم المتحدة،المنظمة الصحة العالمية،2010،" حقوق الإنسان و الصحة و استراتيجيات الحد من الفقر"، سلسلة منشورات الصحة و حقوق الإنسان،العدد 05،المكتب الإقليمي للشرق الأوسط،مصر.

[17]نسيم بوربي،نور الدين عزوز،2021،"إشكالية الفقر في ظل المقاربات النظرية:بحث في العوامل و الأسباب"،المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات،المجلد 04،العدد 01.

[18]عبد العالي السيد،2004،"علم اجتماع السكان"،دار المعرفة الجامعية،مصر ،القاهرة.

[19]حسين عبد الحميد رشوان،2011،"السكان و المجتمع"،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،ط6،مصر،القاهرة.

[20]إسماعيل قيرة،علي غربي،2017،"في سوسولوجيا التنمية"،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية،الجزائر.

[21]توات عثمان،مسرحد بلال،2020،"تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية"،المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير،المجلد 14،العدد 02.

[22]عبد الحفيظ حمزة،لطفي دنبري،2019،"التجربة السنغافورية في تجاوز الفقر و تحقيق التنمية ،رؤية تحليلية،المجلد 08،العدد 04،مجلة علوم الإنسان و المجتمع.

[23]الموقع الالكتروني:

https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=37773&cid=86

[24] الموقع الالكتروني

: -https://www.washingtonpost.com/news/in-theory/wp/2016/04/16/how

-singapore-is-fixing-its-meritocracy/

[25] الموقع الالكتروني

https://www.moe.gov.sg/news/speeches/parliamentary-motion-education-for: -our-future–response-by-minister-for-education–mr-ong-ye-kung